



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

المنامة في 8 مارس 2017م

تحتفل كثير من البلدان حول العالم باليوم العالمي للمرأة. فهو يوم يُعترف فيه بإنجازات المرأة بدون النظر في أي تقسيمات أخرى مثل القومية والأثنية واللغة والثقافة والبيئة الاقتصادية أو السياسية. وقد برز هذا اليوم مع ظهور أنشطة الحركة العمالية في مطلع القرن العشرين في أمريكا الشمالية وبقاع القارة الأوروبية. ومنذ تلك السنوات المبكرة، كان لليوم العالمي للمرأة بُعد عالمي الجديد للنساء في الدول النامية والمتطورة على حد سواء. وساعد نمو حركة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في جعل هذا الاحتفال فرصة لحشد الدعم لحقوق المرأة ودعم مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية حيث تم عقد أربعة مؤتمرات أممية في ما يخص المرأة وقضاياها. وقد كان ميثاق الأمم المتحدة - الذي وقع في 1945 - أول اتفاقية دولية تؤكد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. وبذلك، ساعدت الأمم المتحدة في تأطير إرث تاريخي للخطط العامة والمعايير والبرامج والأهداف المتفق عليها دولياً لتحسين وضع المرأة في كل أنحاء العالم. وعلى مر السنين، عززت الأمم المتحدة ووكالاتها الفنية مشاركة المرأة بوصفها شريكاً مساوياً للرجل في تحقيق التنمية المستدامة والسلام الأمن واحترام حقوق الإنسان احتراماً كاملاً. ويبقى تمكين المرأة في مركز القلب من جهود الأمم المتحدة لمعالجة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل أنحاء العالم.

ومن جانبها، فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إذ تحتفل إلى جانب الأمم المتحدة والعالم بهذه المناسبة، والتي تحمل هذا العام شعار "المرأة في عالم العمل المتغير: تناصف الكوكب (50/50) بحلول عام 2030"، فإنها تشيد بما وصلت إليه المرأة البحرينية من مكانة علمية وعملية في كافة المجالات في العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وبدعم كبير من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.

كما تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للمرأة في هذا المجال، والتي أثمرت عن تدشين العديد من البرامج والاستراتيجيات الوطنية لحماية المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، ويعزز مبدأ تكافؤ الفرص وضمان التنافسية لإدماج احتياجات المرأة البحرينية في مسار التنمية. كما وتثمن المؤسسة الوطنية الجهود التي تبذلها الحكومة الموقرة لكفالة تمتع المرأة بالحقوق المدنية والسياسية إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقاً لمبادئ باريس، في مجال التعزيز والحماية جنباً إلى جنب مع كافة الجهات الرسمية والأهلية المعنية بقضايا المرأة، من أجل تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان ممارستها لكافة الحقوق، والعمل على إيجاد التشريعات الملزمة لحماية المرأة وتعزيز حقوقها، إلى جانب متابعة مدى التزام الحكومة والمجتمع المدني في المملكة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين في مجال حقوق المرأة، لضمان تنفيذها واحترامها من الجميع، وتؤكد في الوقت ذاته على أهمية المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وضرورة كفالة كافة الحقوق للمرأة باعتبارها جزءاً أصيلاً من المجتمع لا يمكن تهميشه، ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية من دون الارتقاء بالمرأة، وزيادة حجم مشاركتها في كافة المجالات إلى جانب الرجل. والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات.